



## رسائل البحرين القوية الراسخة في مواجهة العدوان الغاشم

على ضفة تعرف البحر، تغف البحرين كما تغف الدول التي لا تحتاج إلى الضجيج كي تثبت حضورها. لا تشرح تاريخها لكل عابر، ولا ترفع صوتها كلما مرّت ريح، ولا تقيس مكانتها بعدد الكلمات التي تقال عنها. هي دولة تعرف أن الهدوء ليس فراغاً، وأن الاتزان ليس تراجعاً. وأن بعض الجزر حين تثبت في مكانها تصبح أنقل من خرائط واسعة لا تعرف معنى الاستقرار.

وحين يجيء المعتدي الغاشم من الضفة الأخرى محمولاً على ظنّ قديم، يتوهم أن الاقترب من سكينته الآخرين دليل قوة، وأن تهديد الأمن يمكن أن يُقدّم في ثوب الرسالة السياسية، يكون قد أخطأ الباب والعنوان والمعنى. فالبحرين ليست ممراً لرسائل الغضب، ولا هامشاً في دفتر غيرها، ولا مساحة يصلح أن يختبر فيها أحد حدود الوهم. هي دولة كاملة السيادة، راسخة في ثوبها من يحاول خدش طمأنينتها إنما يكشف ارتبابه قبل أن يربكه.

أيها المعتدي الإيراني الأثم، أيها الصلف سيادة. فإسليدة لا تُسمّ الصلوف فوق النزق، ولا تُعلق على وجه التدخل، ولا تُستعاز من القاموس لتجميل فعل لا يملك شجاعة الاعتراف باسمه. السيادة أن تعرف حدّ قبيل أن تطالب غيرك باحترامه. أن تكف يدك عن الجار قبل أن تتحدث عن كرامة الدار. أن تفهم أن أمن الدول ليس أرضاً سائبة، وأن الطمأنينة ليست منطقة رخوة في جسد السياسة.

في العلاقات الدولية، لا تُقاس الدول بحجمها وحده، بل بقدرتها على تحويل القانون إلى موقف، والموقف إلى ثبات، والثبات إلى رسالة لا تحتاج إلى صراخ. البحرين، في هذا المعنى، ليست دولة عابرة إلى الجغرافيا الخليجية، بل نقطة ارتكاز في ميزان السيادة والاستقرار.

لذلك فإن الاعتداء عليها ليس تفصيلاً أمنياً يمكن دفنه في لغة العموم، بل هو تجاوز سياسي

وقانوني يمس قاعدة جوهرية: أن الدول لا تدار بمنطق الإملاء، ولا تُعامل كمساحات قابلة للاختبار. وهنا تكمن خطورة الفعل لا في ضجيجه فقط، بل في ما يحاول أن يقوله. يريد المعتدي أن يجعل الجوار قابلاً للاختراق، وأن يحوّل ضبط النفس إلى احتمال ضعف، وأن يختبر إن كانت الحكمة ستقرأ خطأ كما قرئت مرات كثيرة في حسابات المتعجلين.

لكن البحرين لا تمنح خصمها هذا الامتياز. لا نهبط إلى المسرح السذي أعد لها، ولا تجعل غضبها مادة في رواية غيرها. هناك دول ترد بالصوت، ودول ترد بأن تُفشل المعنى الذي جاء العدوان ليُزرعه. البحرين تعرف أن بعض الخصوم لا يحشون عن مواجهة بقدر ما يحشون عن صورة؛ ولا يطلبون نصراً بقدر ما يفتشون عن خطأ؛ ولا يريدون حواراً بقدر الانفعال. ومن هنا يصبح ضبط النفس ليس مجرد فضيلة سياسية، بل أداة تقاوضية دقيقة. أن تحرم المعتدي من اللقطة التي ينتظرها، وأن ترفع عليه كلفة فعله دون أن تمنحه بطولة زائفة، وأن تتركه وحيداً أمام سؤاله الأصعب: ماذا بعد الصلوف؟

إن الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على البحرين لا يمكن عزلها عن سياق أوسع من سوء فهم معنى الجوار. فالجوار ليس ظلاً يُمَد فوق حدود الآخرين، ولا علاقة تدار بعقل الوصاية، ولا باباً خلفياً لتدمير الرسائل المسمومة. الجوار في القانون والسياسة يعني اعترافاً، واحتراماً، وكفاً للأذى. وكل سلوك يناقض ذلك لا يحتاج إلى أسماء ناعمة، ولا إلى تبريرات ملفقة؛ فهو اعتداء مكتمل، حتى لو حاول أن يتحدث بلغة أخرى.

والبحرين، وهي تواجه هذا المشهد، لا تنفّ في موقع الاستجداء ولا في موقع الاستعراض. لا تطلب من أحد أن يراها كي تكون موجودة، ولا تحتاج إلى أن تضخم العبارة كي تثبت حقتها. حقها قائم بذاته:

بقلم: عبد المجيد سويلم

المعرفية، والاعتماد أكثر فأكثر على القدرات التنافسية لديها، وإحلالها شيئاً فشيئاً في مكان القوة العسكرية.

والسبب الذي بات يملئ عليها هذا الإحلال المتدرج، هو أن أي محاولة للعودة إلى منطق القوة في فرض الهيمنة ليس لديه فرصة حقيقية في الداخل الأمريكي، وليس لديه فرصة مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وليس لديه فرصة حقيقية بالمنافسة مع روسيا والصين.

المصور الثاني أن الولايات المتحدة فقدت ولمرة الأولى، بصورة نهائية وقاطعة القدرة على الحسم في مجال «القوة الناعمة»: باتت الولايات المتحدة، وفي مرحلتها الترامبية على وجه الخصوص، محدودة التأثير السياسي، كما كانت عليه مباشرة بعد ربح الحرب الباردة، وقبلها طبعاً.

وأصبحت دولة تعاني من انقضاض الحلفاء حولها، وتعززت لديها مؤشرات العزلة، وبدأت تدخل في دهاليز من الاغتراب التي لم تدخلها طوال عقود، وفقدت أدائها الفاعلة في قوة الإلهام، ولم تعد «مقنعة لأحد في الشعارات» التي كانت تستخدمها حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وغيرها من الحقوق والحريات، ولم يعد يصدق الولايات المتحدة أقرب المقربين منها.

وحصل، على هذا الصعيد بالذات، انقلاب مروع أطاح، في واقع الأمر، بالإمبراطورية الأمريكية، من الزاوية الإنسانية والأخلاقية، وتحولت إمبراطورية، النموذج الأمريكي، لعامة فارقة في العنف والتسلط والقرصنة المفضوحة، والخروج على كل معهود سياسي أو دبلوماسي، قبل التنصل من كل معهود، ومن كل الأعراف والقوانين التي كانت تحكم إلى هذه الدرجة أو تلك، الحدود الدنيا من الأخلاقيات الدولية.

وتحولت الولايات المتحدة الآن إلى قوة ذات سياسات مفعمة بالتوجهات العنصرية والاستعلاء والتجبر والكرامية والاستهانة بكرامة الشعوب وثقافتها الوطنية، ناهيك عن النظرة التي تنظر بها الولايات المتحدة لمقدرات هذه الشعوب ومصالحها كحقرات وجب الاستيلاء عليها، كلما سنحت الفرصة.

## القتوة، وبين الصلف والسيادة.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث بعد أي اعتداء هو أن يُتسكك الفعل بلا تسمية دقيقة. فحين تُخفّف الكلمات، بتشجيع الفعل. وحين تُساوى الحكمة بالتردد، يعود المعتدي ليختبر من جديد. وحين يُسمح للصلف أن يرتدي ثوب السيادة، تصبح اللغة نفسها جزءاً من الأزمة. لذلك يجب أن تبقى العبارة واضحة، لا قاسية من أجل القسوة، بل دقيقة من أجل الحقيقة: ما حدث اعتداء، وما يُراد منه اختبار، وما ينبغي أن يواجهه هو موقف لا يضع بين المجاملة والحسابات المؤجلة.

والرسالة الأعمق هنا أن البحرين لا ترفض السلام، بل ترفض أن يتحول السلام إلى غطاء للغطرسة السياسية. لا ترفض الحوار، بل ترفض أن يبدأ الحوار بالكيلومترات، وأن الرسوخ ليس شأنًا هندسياً، وأن الدولة قد تكبر في لحظة امتحان أكثر مما تكبر دول أخرى في عقود من الخطابة.

من منظور إدارة الأزمات، ليست الحكمة أن تكفيّ الدولة بوصف الخطر، بل أن تمنع المعتدي من التحكم بإيقاع المشهد. لذلك تحتاج المواجهة إلى ثلاث لغات متوازية: لغة قانونية توفّق الانتهاك وتمنع توبيهه في عبارات رمادية، ولغة دبلوماسية توسّع دائرة الإدانة

وتكشف خطورة السلوك، ولغة ردع تجعل تكرر الفعل أكثر كلفة من مكاسبه المتوهمة.

أسما الانفعال وحده فيخدم المعتدي أحياناً، والسكوت وحده يفتح له طريق العودة. وبين الإثنين تنفّ الدولة الرشيدة: صارمة بلا تهور، وهادئة بلا تراخ.

أيها المعتدي الأثم، البحرين ليست بريداً سياسياً لأحد. ليست فراغاً بين أزمة وأخرى. ليست ورقة صغيرة في يد من يظن أن الخرائط تُعدّ كتابتها بالتهديد. هي دولة تعرف اسمها جيداً، وتعرف حدودها جيداً، ولذلك لا تتجاوز حدود غيرها. من يعرف حدّه يملك من الهيبة ما لا يملكه من يخطئ بين التمدد والحضور، وبين العدوان وطرسة

## صورة أمريكا ومكانتها في الشرق الأوسط بعد الحرب

المحور الثالث، كشفت الحرب التي دارت في كل الشرق الأوسط على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، أو ما يقل عنها بأشهر، أن الولايات المتحدة ضعفت وهنت على مستوى بنية الدولة، وعلى مستوى «القيم والمنظومات الوطنية»، وسواء على الصعيد النظري والحقافي صحت أم لا الأطروحات التي بدأت تجاهر أو تظل برأسها من أوساط عريقة ومعترف فيها. عرفت بالحصافة والرزانة في مجال العلوم الاجتماعية، بأن مفهوم الدولة العميقة لم يعد صالحاً، وربما عفا عليه الزمن في الحالة الأمريكية، من الزاوية الواقعية بقل عملية التشديد التي مارسستها الترامبية السياسية للدولة العميقة، «وابتكار» دولة عميقة جديدة لا تمت للمفهوم الأصلي للدولة العميقة بصلة وفقاً للمفهوم الأمريكي نفسه.

هذه الأوضاع تحدث بفعل سيطرة المسيحية الصهيونية على الفضاء السياسي، وهي قوة مسيحية دينية غالبة عن الوعي السياسي أو مغيبة عنه، إضافة إلى سيطرة اللوبي الصهيوني على قطاعات لا يستهان بها من هذا الفضاء، وهو لوبي بات يجاهر بكون مركز اهتمامه الأول، وأولويته الأهم هي أولوية وأهمية خارجية، في تقديم الدعم للدولة الصهيونية، ما يحول الفضاء السياسي، وجزء كبير منه، إلى «مسرح للهلز السياسي» بدلاً من الفعل والتأثير السياسي المرتبط بالمجتمع واحتياجاته.

وفي ضوء هذه «الكاريكاتورية السياسية» التي وصلت إليها الأمور على يد الترامبية السياسية، بدأت قطاعات متزايدة تربط ما بين مستقبل وحدة الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة، والإطاحة التامة بهذا الفضاء المشوه الذي يعيثُ فساداً في أمريكا، ما يعني أنها، فقدت القدرة على خوض معركة استعادة المكان سنوات طويلة قادمة، هنا إذ لم نقل إلى عقود قادمة.

خسارة الولايات المتحدة في المحاور الثلاثة ستنعكس على الشرق الأوسط، وعلى كل الأصدقاء والمستويات، الانعكاس الأكبر سيكون على دولة الاحتلال، ثم على حلفاء الولايات المتحدة في كامل الإقليم، والواقع الجديد سيفرض نفسه على علاقات وزن وتوازن جديدة، وعلى تأثيرات ليست جيوسياسية استراتجية فقط، وإنما ستؤسس لتطورات اجتماعية ديمقراطية، ربما تكون الأولى من نوعها منذ أكثر من قرن.

○ كاتب ومحلل فلسطيني

في أبريل عام 1981 تسلّمت تعليمات المرحوم الشيخ صباح الأحمد بالعودة إلى الكويت، لمرافقته في الزيارة لموسكو، وهي آخر جولاته في العواصم العربية والأجنبية، لشرح أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي سيعلن في مايو 1981، فعدت معه في موسكو في لقاء وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندريه جروميكو، مستمعاً إلى ترحيب جروميكو بالفكرة ودعمها من قبل موسكو، ومشداً ومتمنياً أن يستوحي المجلس القادم سلوكه ودبلوماسيته من دبلوماسية الكويت، التي يدعّمها ويرحب بها جروميكو، ويؤدّد دعم الاتحاد السوفيتي لسياسة المجلس القادم إذا ما التزم بما

أكده الشيخ صباح الأحمد في الاجتماع، وفي مراعاته للخط الدبلوماسي، الذي تتمسك به الكويت. كانت الزيارة قصيرة، أهم أهدافها إبلاغ موسكو بالمولود الخليجي الجديد، الأمر الذي طمأن جروميكو، الذي يردد بشيء من العتاب تجاه دول الخليج الأخرى، متصوراً أنها تتأثّر بمؤشرات من خارج الخليج، الأمر الذي جعل الشيخ صباح الأحمد يردد وبقوة، مؤكداً القرار الخليجي المستقل. كانت موسكو آخر العواصم التي زارها الشيخ صباح الأحمد في إبلاغه مختلف الدول حول المولود الخليجي القادم، الذي يلتزم بالمبادئ، التي تتمسك بها دول الخليج. كانت الرحلة مباركة وناجحة في إزالة الشكوك والمخاوف الروسية حول دبلوماسية المجلس المقبل، ولهذا لم يجاهر جروميكو عتابه على المملكة العربية السعودية، التي لها تحفظات تجاه مسار موسكو الدبلوماسي، هكذا تصوّر جروميكو في نبرة عتاب يرددها زعماً موسكو، وكان رد الشيخ صباح الأحمد صريحاً وقوياً في نفيه مخاوف جروميكو، وتأكيد اطمئنانه لمحتوى الدبلوماسية السعودية.

انتهت الزيارة، وطلب مني الشيخ صباح الأحمد، وفي ضوء ما طرحه جروميكو، أن أُرور عواصم الخليج لأشرح محتوى الحوارات، التي دارت مع جروميكو. ذهبت إلى الرياض وعواصم الخليج الأخرى في رحلة سريعة أخذت يومين، زرت مسقط والوطني والدوحة والبحرين والرياض حيث بدأت، وعدت إلى الكويت حاملاً تقرير المسؤولين في هذه الدول للدور الكويتي، ولا سيما حول ما دار مع جروميكو.

كانت موسكو آخر الأعباء، التي حملها الشيخ صباح في مأمورية التوضيح والتبليغ، ونال دعماً جماعياً، وأعلى جميع العواصم تأكيدات حول هوية المجلس، وطرح خريطة السلوك، التي يلتزمها، متمسكاً بالخطوط والمبادئ التي تصونها دول الخليج. اختار قادة الخليج أن تكون مدينة أبوظبي مركز الانطلاق بإعلان قيام المجلس، وذلك بتوقيع قادة دول الخليج على وثيقة قيام المجلس، التي تحدّد هويته ومساره، وتؤكد المبادئ، التي يتمسك بها المجلس في تحمّله عبء تنفيذ القرارات، وهو الميثاق الذي يعد دستور المجلس، فلا مفاجآت، بل هناك تأكيد للأهداف الخليجية والعربية التي يسعى المجلس إلى الوصول إليها.

لم يكن الأمر سهلاً، فالحقيقة أن دول الخليج متفقة حول الهيكل العام للدبلوماسية الخليجية، لكن تبرز التباينات عند التفاصيل، فهناك من هو قريب في حواراته مع الدول

سارعت أسواق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى شدّ أزره على كل ما يتعلّق بالتحفظات على مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها بين واشنطن وطهران. ويمكن إجمال هذه التحفظات في عدة نقاط أساسية، في مقدّمتها أن المذكرة تجسّد البرنامج النووي الإيراني ولا تفكّكه، فيما يمنح الإبقاء على وضعه القائم وتأجيل كل ما يتصل به من تداعيات جوهرية إلى مفاوضات تجري لاحقاً وتستمرّ شهرين إيران شرعية دولة عتبة تتجاوز هذه العتبة في مستقبل منظور.

يُضاف إلى هذا تحفظ آخر لا يقل أهمية حيال منح إيران عوائد مالية فورية ومزايا اقتصادية تنعش الاقتصاد الإيراني، وتمكّن طهران من امتلاك قدرة أكبر على المناورة في أثناء المفاوضات، إضافة إلى إمكانية توجيه هذه الأموال نحو إعادة بناء وترميم قدرات شبكة حلفائها في الإقليم.

كما تشمل التحفظات الإسرائيلية البند المتعلق بالوقف الفوري والشامل للعمليات العسكرية على كل الجبهات، بما يشمل الساحة اللبنانية. ووفقاً للتحليلات في إسرائيل، يصطدم هذا البند مباشرة بالاستراتيجية الحالية للحكومة الإسرائيلية. لذا سارع نتنياهو إلى إعلان أن إسرائيل غير ملزمة به، وستظل متمسكة بالإبقاء على قوات الجيش الإسرائيلي في مناطق ذات خطوط أمنية في جنوب لبنان وقطاع غزّة ومن دون سقف زمني، فضلاً عن تشديده على التمسك بمعادلة أمنية تضمن حرية حركة الجيش الإسرائيلي عبر الحدود. ما تروجه أوساط نتنياهو أن الأخير صاحب خبرة عميقة بالساحة الأمريكية، ولديه القدرة على المناورة والتأثير في بنود الاتفاق الذي ستؤول إليه مذكرة التفاهم خلال الـ 60 يوماً المقبلة. بموازاة هذا، صبّت هذه الأوساط جام غضبها على ما وصفتها بأنها سياسة براغماتية صامدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وفي مقابل هذه الأوساط، ثمة من حلّ نتنياهو المسؤولة المباشرة عن هذا المأل، حيث اعتبره بعضهم بمثابة هزيمة سياسية مدوية لإسرائيل وفضل استراتيجي لحكومته التي راومت على ديمومة

### مجلس التعاون.. وذكريات لا تنسى

الكبرى، وهناك من يقلل من توصلاته، ويحصرها وفق إسلات الضرورة، لكنها جميعاً نصب في طريق المنافع والمصالح لدول المجلس.

ومن الحقائق، التي ظهرت وبسرعة غير متوقعة، أن هذا الاختلاف في الأنساق في دبلوماسية الخليج تراجع واختفى تماماً فلم يعرقل أو يشكّل عقبات.

في أول قمة خليجية في مايو 1981 في مدينة أبوظبي، وبرعاية الشيخ زايد

رئيس دولة الإمارات، طرحت سلطنة عُمان ملف الشان العسكري عبر مذكرة، تضمنت واقع السلطنة في معاناتها مع اليمن الجنوبي المتحرش والمدعوم من موسكو، فكان قرار القادة وضع المذكرة على جدول أعمال القمة الخليجية المقبلة في الرياض، والتي ستكون في شهر نوفمبر من عام 1981. وبعد ستة أشهر من القمة الأولى في أبوظبي، كما اتخذ القادة قراراً بدعوة وزراء المالية لعقد اجتماع لصياغة اتفاقية التعاون الاقتصادي، لتكون على جدول أعمال القمة المقبلة في الرياض في شهر نوفمبر 1981. كانت أولويات الشيخ جابر الأحمد، أمير الكويت، التعاون الاقتصادي المتمرّ لكل الأطراف والمفيد وعمود فقري للم مسيرة، ولم يكن مبالاً نحو التعاون العسكري، على تداخل المصالح وتتشاركها مؤتمر إيجابي في المسيرة ونجاحها. وتقلّ الشيخ جابر الأحمد الإشارة إلى التعاون العسكري في ضوء ما طرحته سلطنة عُمان، ولم يعترض تقديراً لموقفها واحتياجاتها.

انتهت القمة الأولى حاملة لمعة خليجية تولدت من القمة الأولى، وتواتت منتقلة بين العواصم الخليجية في تراقق دائم مع القمة، ومنتحكة تجاه موقعها. ومن دون شك، فإن ترؤس الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، القمة الأولى أشعل الحماس نحو المجلس، وأغرى الكثيرين في رجال الأعمال ومن عالم الصحافة بالحضور، حاملين استفسارات عن دور المجلس الجديد في قضايا الخليج وارتباطه بما يهم الدول العربية جميعاً، وأسئلة كثيرة عن الترابط الخليجي – العربي، وحجم المأمورية التي يرعاها الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، في الملف العربي. جاءت تلك التساؤلات من مؤشرات القلق من مخاوف ابتعاد الخليج عن ملف الهوم العربية، وعلى الأخص ملف فلسطين وأحلام شعبها.

كانت القمة الأولى وعبة تماماً ومتابعة ذلك المنحى القلق، وكان الشيخ زايد أكثر من تصدى لتلك الشكوك والمخاوف، وجاء الرد قوياً وفضيحاً في محتوى البيان الختامي للقمة، الذي تزين بال تأكيدات بالقضايا العربية. اتخذت القمة الأولى قراراتين مهمين، التوقيع على وثيقة قيام المجلس واختيار الأمين العام، مع تحديد موعد للقمة المقبلة في الرياض في نوفمبر 1981. واختار القادة الرياض مقراً دائماً للأمانة العامة، ولذلك ششت في الرياض عشر سنوات تقريباً، كانت أهم سنوات العمل.

جاء أول التعليقات حول اختياري أميناً عاماً من العامل السعودي الراحل الملك خالد بن عبدالعزيز، حيث رد: «اسمك بشارة، ووجهك بشارة، وإن شاء الله شكلك بشارة».

○ الأمين العام الأسبق

لمجلس التعاون الخليجي

## الاتفاق وأسباب الصدمة الإسرائيلية

الصدام بين إدارة ترامب وإيران. يندفي أن نعدى إلى الأذهان هنا أن فرضية الهزيمة السياسية والفشل الاستراتيجي تراقق بعض الطروحات الإسرائيلية منذ فترة، وتواترت في جديد تجلياتها مع

إصدار البيت الأبيض في مايو الماضي وثيقة «الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب»، والتي اشتملت على تحولات أثارت قدراً من القلق أو المفاجأة في عديد من تقديرات الموقف الإسرائيلية. ووفقاً لما تردّد في تقديرات الموقف هذه، نجم ممكن القلق عن تغيّرات هيكلية لم تتوقعها إسرائيل، منها إعادة ترتيب الأولويات الجغرافية والأمنية وسط تراجع أولوية منطقة الشرق الأوسط. فقد أعلنت الاستراتيجية الجديدة صراحة تحولا رئيسيا نحو «نصف الكرة الغربي» لتركز الموارد العسكرية والاستخباراتية ضد كارتيلات المخدرات والعصابات العابرة للحدود بعد تصنيفها منظمات إرهابية أجنبية.

وجرى تبرير هذا التراجع بنمو إنتاج النفط المحلي الأمريكي وتزايد الاكتفاء الذاتي من الطاقة، ما يقلل من الارتباط العضوي للأمن القومي الأمريكي اليومي بتقنيات المنطقة. وهذا يعني، في قراءة إسرائيل، تقليص حجم الموارد والأصول المتاحة لمكافحة «الإرهاب التقليدي» في الشرق الأوسط، وهو أمر تخشى إسرائيل أن يؤدي إلى ثغرات استخباراتية أو تراجع في الدعم الميداني المباشر. وركزت الوثيقة بشكل غير مسبق على تهديدات الداخل الأمريكي، ما يعكس رغبة واشنطن في الإنكفاء داخليا واستخدام أدوات مكافحة الإرهاب في قضايا سياسية ومحلية، على حساب الانخراط الواسع في صراعات الشرق الأوسط المتندّة.

وجاء في خاصة تقديرات الموقف أن إسرائيل لم تكن تتوقع هذا الرغبة الواضحة من واشنطن في تخفيف الأحمال عن كاهلها في الشرق الأوسط ونقل الموارد لمواجهة الكارتيلات في أمريكا اللاتينية والتهديدات المحلية، ما يضع على عاتق إسرائيل مسؤولية أكبر في مواجهة إيران وأذرعها في المستقبل عبر مبدأ الاعتماد الذاتي.

○ كاتب وباحث فلسطيني.



بقلم:

عبدالله بشارة

موسكو، فكان قرار القادة وضع المذكرة على جدول أعمال

القمة الخليجية المقبلة في الرياض، والتي ستكون في شهر نوفمبر من عام 1981. وبعد ستة أشهر من القمة الأولى في أبوظبي، كما اتخذ القادة قراراً بدعوة وزراء المالية لعقد اجتماع لصياغة اتفاقية التعاون الاقتصادي، لتكون على جدول أعمال القمة المقبلة في الرياض في شهر نوفمبر 1981. كانت أولويات الشيخ جابر الأحمد، أمير الكويت، التعاون الاقتصادي المتمرّ لكل الأطراف والمفيد وعمود فقري للم مسيرة، ولم يكن مبالاً نحو التعاون العسكري، على تداخل المصالح وتتشاركها مؤتمر إيجابي في المسيرة ونجاحها. وتقلّ الشيخ جابر الأحمد الإشارة إلى التعاون العسكري في ضوء ما طرحته سلطنة عُمان، ولم يعترض تقديراً لموقفها واحتياجاتها.

انتهت القمة الأولى حاملة لمعة خليجية تولدت من القمة الأولى، وتواتت منتقلة بين العواصم الخليجية في تراقق دائم مع القمة، ومنتحكة تجاه موقعها. ومن دون شك، فإن ترؤس الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، القمة الأولى أشعل الحماس نحو المجلس، وأغرى الكثيرين في رجال الأعمال ومن عالم الصحافة بالحضور، حاملين استفسارات عن دور المجلس الجديد في قضايا الخليج وارتباطه بما يهم الدول العربية جميعاً، وأسئلة كثيرة عن الترابط الخليجي – العربي، وحجم المأمورية التي يرعاها الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، في الملف العربي. جاءت تلك التساؤلات من مؤشرات القلق من مخاوف ابتعاد الخليج عن ملف الهوم العربية، وعلى الأخص ملف فلسطين وأحلام شعبها.

كانت القمة الأولى وعبة تماماً ومتابعة ذلك المنحى القلق، وكان الشيخ زايد أكثر من تصدى لتلك الشكوك والمخاوف، وجاء الرد قوياً وفضيحاً في محتوى البيان الختامي للقمة، الذي تزين بال تأكيدات بالقضايا العربية. اتخذت القمة الأولى قراراتين مهمين، التوقيع على وثيقة قيام المجلس واختيار الأمين العام، مع تحديد موعد للقمة المقبلة في الرياض في نوفمبر 1981. واختار القادة الرياض مقراً دائماً للأمانة العامة، ولذلك ششت في الرياض عشر سنوات تقريباً، كانت أهم سنوات العمل.

جاء أول التعليقات حول اختياري أميناً عاماً من العامل

السعودي الراحل الملك خالد بن عبدالعزيز، حيث رد:

«اسمك بشارة، ووجهك بشارة، وإن شاء الله شكلك بشارة».

بقلم:

أنتوان شلحت

موسكو، فكان قرار القادة وضع المذكرة على جدول أعمال

القمة الخليجية المقبلة في الرياض، والتي ستكون في شهر نوفمبر من عام 1981. وبعد ستة أشهر من القمة الأولى في أبوظبي، كما اتخذ القادة قراراً بدعوة وزراء المالية لعقد اجتماع لصياغة اتفاقية التعاون الاقتصادي، لتكون على جدول أعمال القمة المقبلة في الرياض في شهر نوفمبر 1981. كانت أولويات الشيخ جابر الأحمد، أمير الكويت، التعاون الاقتصادي المتمرّ لكل الأطراف والمفيد وعمود فقري للم مسيرة، ولم يكن مبالاً نحو التعاون العسكري، على تداخل المصالح وتتشاركها مؤتمر إيجابي في المسيرة ونجاحها. وتقلّ الشيخ جابر الأحمد الإشارة إلى التعاون العسكري في ضوء ما طرحته سلطنة عُمان، ولم يعترض تقديراً لموقفها واحتياجاتها.

انتهت القمة الأولى حاملة لمعة خليجية تولدت من القمة الأولى، وتواتت منتقلة بين العواصم الخليجية في تراقق دائم مع القمة، ومنتحكة تجاه موقعها. ومن دون شك، فإن ترؤس الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، القمة الأولى أشعل الحماس نحو المجلس، وأغرى الكثيرين في رجال الأعمال ومن عالم الصحافة بالحضور، حاملين استفسارات عن دور المجلس الجديد في قضايا الخليج وارتباطه بما يهم الدول العربية جميعاً، وأسئلة كثيرة عن الترابط الخليجي – العربي، وحجم المأمورية التي يرعاها الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، في الملف العربي. جاءت تلك التساؤلات من مؤشرات القلق من مخاوف ابتعاد الخليج عن ملف الهوم العربية، وعلى الأخص ملف فلسطين وأحلام شعبها.

كانت القمة الأولى وعبة تماماً ومتابعة ذلك المنحى القلق، وكان الشيخ زايد أكثر من تصدى لتلك الشكوك والمخاوف، وجاء الرد قوياً وفضيحاً في محتوى البيان الختامي للقمة، الذي تزين بال تأكيدات بالقضايا العربية. اتخذت القمة الأولى قراراتين مهمين، التوقيع على وثيقة قيام المجلس واختيار الأمين العام، مع تحديد موعد للقمة المقبلة في الرياض في نوفمبر 1981. واختار القادة الرياض مقراً دائماً للأمانة العامة، ولذلك ششت في الرياض عشر سنوات تقريباً، كانت أهم سنوات العمل.

جاء أول التعليقات حول اختياري أميناً عاماً من العامل

السعودي الراحل الملك خالد بن عبدالعزيز، حيث رد:

«اسمك بشارة، ووجهك بشارة، وإن شاء الله شكلك بشارة».